التعددية الدينية في الهند بعد الاستقلال :دراسة تاريخية تحليلية في سياسات التسامح والتعايش (1947-2014)

م. د. حنان محمود عبدالرحيم

جامعة سامراء / كلية التربية / قسم التاريخ

المستخلص

تُعتبر الهند من أبرز الدول المتعددة دينيًا وثقافيًا في العالم، إذ تحتضن ديانات رئيسية مثل الهندوسية، الإسلام، المسيحية، السيخية، البوذية، والجاينية، إلى جانب مجموعات دينية أصغر، ما جعلها نموذجًا معقدًا للتعددية والتعايش الديني. يركز هذا البحث على دراسة التجربة الهندية في إدارة التنوع الديني بعد الاستقلال (1947–2014) من منظور تاريخي تحليلي، مع تحليل السياسات الحكومية، الأطر الدستورية، ودور المؤسسات الدينية والممارسات الاجتماعية في تعزيز التسامح والتعايش.

أظهرت نتائج الدراسة أن استمرارية التعايش الديني في الهند لم تكن نتيجة طبيعية للتنوع فحسب، بل جاءت نتيجة تضافر عوامل متعددة، أبرزها: تطبيق الدستور الهندي الذي يكفل حرية المعتقد والممارسة الدينية، دور المؤسسات الدينية والمبادرات المجتمعية في تعزيز الحوار بين الأديان، والاحتفاء بالممارسات الثقافية المشتركة مثل الاحتفالات والمهرجانات، والتي ساهمت في بناء شبكات اجتماعية داعمة للتعايش. كما بين البحث أن التعددية الدينية تواجه تحديات مرتبطة بالصراعات الطائفية والتوترات المجتمعية، غير أن السياسات المرنة والتعليم والحوار المجتمعي شكلت أدوات حاسمة في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

يسهم البحث في إثراء الدراسات التاريخية والتحليلية حول التعددية الدينية، ويقدم رؤية منهجية لفهم سياسات التسامح والتعايش، مع إمكانية الاستفادة من التجربة الهندية في تصميم سياسات دينية واجتماعية في بيئات متعددة الأديان.

الكلمات المفتاحية: التعددية الدينية، التعايش الديني، الهند، التسامح، السياسات الدينية.

Abstract

India represents one of the most religiously and culturally diverse countries in the world, encompassing major religions such as Hinduism, Islam, Christianity, Sikhism, Buddhism, and Jainism, alongside smaller religious communities. This study provides a historical-analytical examination of India's experience in managing religious diversity after independence (1947–2014), focusing on government policies, constitutional frameworks, the role of religious institutions, and social practices in promoting tolerance and coexistence.

The findings indicate that the continuity of religious coexistence in India is not merely a byproduct of diversity, but results from the interaction of multiple factors. Key among these are the Indian Constitution, which guarantees freedom of belief and religious practice; the contribution of religious institutions and community initiatives in fostering interfaith dialogue; and shared cultural practices, such as festivals, which strengthen social networks supportive of coexistence. The study also highlights challenges posed by sectarian conflicts and social tensions, while emphasizing that flexible policies, education, and community dialogue have been crucial tools for maintaining social stability.

This research contributes to historical and analytical scholarship on religious pluralism, offering a methodological perspective for understanding policies of tolerance and coexistence, and providing insights that may inform similar strategies in other multi-religious contexts.

Keywords: Religious pluralism, Religious coexistence, India, Tolerance, Religious policy.

المقدمة

تعتبر الهند واحدة من أكثر الدول تنوعًا دينيًا وثقافيًا في العالم، إذ يعيش على أراضيها أكثر من مليار ونصف نسمة، ينتمون إلى ديانات متعددة مثل الهندوسية، والإسلام، والمسيحية، والسيخية، والبوذية، والجاينية، إلى جانب طوائف صغيرة أخرى. هذا التنوع العميق، الذي يشمل الدين واللغة والعادات والتقاليد، شكل تحديًا مستمرًا أمام صيانة التعايش الاجتماعي والسياسي، لكنه في الوقت نفسه منح الهند فرصة فريدة لتجربة سياسات التسامح والحوار بين الأديان. إن دراسة هذه التجربة تكشف عن ديناميكيات معقدة بين الدولة والمجتمع والمؤسسات الدينية، كما تتيح فهماً أعمق لآليات الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي في بيئات متعددة الأديان.

بعد الاستقلال عام 1947، واجهت الهند تحديات جسيمة مرتبطة بالهوية الدينية والتنوع الاجتماعي، بما في ذلك الهجرات الجماعية الناجمة عن تقسيم شبه القارة الهندية، والصراعات الطائفية، والضغط على الموارد الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى هذا التنوع والاضطرابات الأولية إلى خلق بيئة سياسية واجتماعية دقيقة، استدعت وضع إطار دستوري يضمن حرية المعتقد والممارسة الدينية، ويكفل حماية الأقليات، ويعزز أسس التعايش السلمي بين مختلف الطوائف الدينية. وبالفعل، نص الدستور الهندي على حرية الدين والمعتقد، كما وضع آليات قانونية لحماية الحقوق الدينية والاجتماعية لجميع المواطنين، بما في ذلك الأقليات الدينية، وهو ما ساهم في خلق بيئة مواتية للتعددية الدينية والحوار بين الأديان.

إضافة إلى ذلك، لعبت المؤسسات الدينية والمجتمعية دورًا بارزًا في تعزيز التسامح الديني والحفاظ على الانسجام الاجتماعي. فقد ظهرت حركات ومبادرات مثل حركة "سارفا دارما سمافّا" التي تدعو إلى المساواة الدينية، وتعمل على تعزيز الحوار بين الطوائف المختلفة، وكذلك الممارسات الثقافية اليومية مثل مشاركة الأعياد والمهرجانات (ديوالي، عيد الفطر، الكريسماس) والتي تمثل مظاهر حية للتعايش بين أتباع الديانات المختلفة. كما لعبت المدارس، الجامعات، والأسواق دورًا في تعزيز التفاعل بين الأديان على أرض الواقع، وهو ما يظهر أثر التنوع الديني على البنية الاجتماعية والهويات الثقافية المختلفة.

مع ذلك، لم يكن التعايش الديني في الهند دائمًا مستقرًا تمامًا، إذ شهدت البلاد فترات من التوترات الطائفية والعنف المجتمعي، والتي غالبًا ما ارتبطت بالصراعات السياسية، التباينات الاقتصادية، أو التفسيرات الدينية المختلفة. هذه التحديات المستمرة تجعل من دراسة تجربة الهند في مجال التسامح الديني موضوعًا غنيًا ومعقدًا، يستلزم تحليلًا دقيقًا للعوامل التي ساهمت في استدامة التعايش، وفهم ديناميكيات الدولة والمجتمع والمؤسسات الدينية على حد سواء.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة محاور. أولاً، تُتيح هذه الدراسة فهم التجربة الهندية في مجال التعددية الدينية، وهو ما يمثل نموذجًا يمكن الاستفادة منه في سياقات متعددة تواجه تحديات مشابهة. ثانيًا، توفر الدراسة رؤية تحليلية حول أثر السياسات الحكومية والدستور على تعزيز التسامح الديني والاستقرار الاجتماعي، وهو جانب غالبًا ما يتم تجاهله في الدراسات السابقة التي ركزت على وصف الأحداث فقط دون تحليل السياسات بشكل نقدي. ثالثًا، تسهم الدراسة في توضيح دور المؤسسات الدينية والمبادرات المجتمعية في إدارة التنوع الديني والحفاظ على التوازن الاجتماعي، مما يعزز معرفة الباحثين بصلة الدين بالسياسة والمجتمع.

الإشكالية البحثية

بالنظر إلى ما سبق، يطرح البحث الإشكالية التالية:

ما العوامل الحاكمة التي جعلت الهند أنموذجًا للتعايش الديني بعد الاستقلال، رغم التحديات الطائفية والسياسية والاقتصادية، وكيف أثرت السياسات الحكومية والممارسات الاجتماعية والدور المؤسساتي على استدامة التسامح والتعايش الديني؟

الأسئلة البحثية الفرعية

لإجابة الإشكالية الرئيسية، يركز البحث على الأسئلة الفرعية التالية:

كيف ساهم الدستور الهندي والسياسات الحكومية في تعزيز حرية المعتقد والتعايش بين الأديان بعد الاستقلال؟

ما دور المؤسسات الدينية والمبادرات المجتمعية في تعزيز الحوار بين الأديان والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي؟

كيف انعكس التنوع الديني على الممارسات الثقافية والاجتماعية اليومية، بما في ذلك الاحتفالات والمهرجانات المشتركة؟

ما التحديات الرئيسية التي واجهت التعايش الديني في الهند، وكيف تعاملت الدولة والمجتمع معها؟

كيف ساعدت هذه السياسات والممارسات في إدارة الصراعات الطائفية وتحقيق الاستقرار السياسي نسبيًا في الهند؟

المنهجية

يعتمد البحث على منهج تاريخي-تحليلي، يجمع بين دراسة الوثائق والمصادر الأولية والثانوية، وتحليل السياسات الحكومية والممارسات المجتمعية عبر فترة ما بعد الاستقلال حتى عام 2014.

كما يستفيد البحث من الدراسات العربية والأجنبية الحديثة المتخصصة في التعددية الدينية، التسامح، وسياسات العلمانية في الهند، مع التركيز على المصادر التي تناولت التحولات الاجتماعية والسياسية من عام 1947 إلى 2014، بما فيها تقارير المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاجتماعية (2007-2016) والدراسات الخاصة بالتعددية العرقية والسياسية في الهند منذ 2002.

ويسعى البحث إلى تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع والمؤسسات الدينية بشكل متكامل، مع التركيز على السياسات الحكومية المتعلقة بحرية المعتقد، ومبادرات التسامح الديني، وأدوار الزعامات والمؤسسات الدينية، إضافة إلى التفاعل بين مختلف الديانات على المستوى المجتمعي واليومي. كما يطبق البحث تحليلًا نقديًا للمصادر العلمية، مع مقارنة بين الفترات المختلفة بعد الاستقلال، لتقديم رؤية متكاملة حول العوامل التي ساهمت في تعزيز التسامح والتعايش بين الأديان، وأيضًا التحديات التي حالت دون تحقيق توافق كامل.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم إسهام علمي أصيل عبر الجمع بين التحليل التاريخي للنصوص والسياسات، والدراسة الميدانية للممارسات الاجتماعية والدينية، بهدف الوصول إلى نتائج تحليلية دقيقة، تعكس العلاقة بين التنوع الديني والسياسات الحكومية وأدوار المجتمع المدني والمؤسسات الدينية، وتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق لتقوية آليات التسامح والتعايش في بيئات متعددة الأديان.

الفصل الأول: التعددية الدينية في الهند بعد الاستقلال – المرحلة الأولى (1947–1970)

اولا : الوضع بعد الاستقلال وبداية السياسات الحكومية

بعد إعلان استقلال الهند في 15 أغسطس 1947، شهدت البلاد مرحلة حرجة من إعادة بناء الدولة بعد الانقسام الذي أدى إلى قيام باكستان الشرقية والغربية، وهو حدث ترك آثارًا سياسية واجتماعية عميقة على التعايش الديني داخل الهند. أدى التقسيم إلى نزوح ملايين المسلمين والهندوس والسيخ، مع وقوع أعمال عنف طائفية واسعة في مناطق البنغال والبنجاب وأجزاء أخرى من شمال الهند، مما فرض على الحكومة الوليدة وضع سياسات عاجلة لضمان الأمن والاستقرار الاجتماعي والديني(1).

مع تبني الدستور الهندي في 26 يناير 1950، تم ترسيخ مفهوم الدولة العلمانية، إذ نص الدستور في مادته 25 على حرية المعتقد والممارسة الدينية، وفي المادة 15 على عدم التمييز بين المواطنين على أساس الدين أو الطائفة(2). هذه البنود لم تكن مجرد نصوص قانونية، بل كانت أساسًا لإنشاء بيئة مؤسسية للتعايش الديني، حيث حاولت الحكومة حماية حقوق الأقليات الدينية، خاصة المسلمين والسيخ والمسيحيين، الذين تأثروا مباشرة بآثار الانقسام والهجرة الجماعية.

لكن التطبيق العملي لهذه السياسات واجه تحديات كبيرة، إذ كانت القوى السياسية المحلية والأحزاب الناشئة مثل الحزب المؤتمر الوطني الهندي والحزب الشيوعي الهندي تعمل ضمن بيئة سياسية مضطربة، وكانت هناك حاجة لتوازن دقيق بين تعزيز الوحدة الوطنية وحماية الهويات الدينية المختلفة (3).

وعليه، شكلت الحكومة وحدات إدارية خاصة لمراقبة التوترات الطائفية، كما أقامت برامج للإعمار الاجتماعي والمساعدات للفئات المتضررة من النزوح، في محاولة لمنع حدوث صدامات جديدة.

ثانيا :تأثير الحروب والصراعات على التعايش الديني

شهدت الهند في هذه المرحلة صراعات خارجية أثرت على الداخل الاجتماعي، أبرزها حرب 1947–1948 ضد باكستان على كشمير وحرب 1965، إضافة إلى التوترات الحدودية مع الصين في 1962. هذه الحروب لم تؤثر فقط على الأمن القومي، بل كان لها انعكاسات على العلاقات بين الطوائف داخل الهند، حيث برزت المخاوف من ولاء الأقليات الدينية، وخاصة المسلمين، وأدى ذلك إلى سياسات حكومية تستهدف تعزيز الانتماء الوطني فوق الانتماء الديني(4). على سبيل المثال، تبنت الحكومة برامج تعليمية تهدف إلى تأكيد الوحدة الوطنية مع احترام التعددية الدينية، كما أصدرت قوانين للحد من التحريض الطائفي ومنع التمييز في الوظائف العامة.

في الوقت نفسه، لعبت الأحداث الاجتماعية والمهرجانات الدينية دورًا مهمًا في الحفاظ على التعايش، فمهرجانات مثل ديوالي وعيد الفطر والكريسماس لم تكن مجرد احتفالات دينية، بل منصات للتفاعل بين الطوائف، حيث تشارك المجتمعات في النشاطات الاقتصادية والثقافية، مما ساهم في تخفيف الاحتقان الاجتماعي الناتج عن الصراعات(5).

ويمكن القول إن مرحلة ما بعد الاستقلال حتى عام 1970 كانت تجربة تأسيسية لتطبيق التسامح الديني في الهند، لكنها لم تخلُ من التحديات. من جهة، أرست الحكومة أسسًا دستورية وعملية لحماية التعددية الدينية وتعزيز التعايش، ومن جهة أخرى، كان هناك قصور في التنفيذ الفعلي، حيث لم تكن السياسات الحكومية دائمًا متسقة أو فعّالة في منع الانقسامات الطائفية(6).

على المستوى النقدي، يمكن ملاحظة أن الدستور الهندي وفر إطارًا قانونيًا للتعايش، لكن التحديات الاجتماعية والثقافية والسياسية، إضافة إلى آثار النزوح والحروب، أجبرت الحكومة على التعامل مع التعددية من منظور أمني أكثر منه ثقافي واجتماعي. وهذا يعني أن التعايش في هذه المرحلة كان يعتمد بشكل كبير على الممارسات اليومية والمؤسسات الدينية المحلية، مثل حركة "سارفا دارما سمافّا"، التي ساهمت في نشر قيم التسامح والمساواة(7).

بالإضافة إلى ذلك، لعبت الأحزاب السياسية دورًا مزدوجًا، فهي من جهة دعمت السياسات الدستورية للتعايش، ومن جهة أخرى، استغلت الانقسامات الطائفية في بعض المناطق لكسب التأييد الانتخابي، مما يشير إلى ضرورة فهم التعددية الدينية في الهند ليس فقط كمسألة ثقافية أو دينية، بل كظاهرة سياسية واجتماعية متشابكة مع تطورات الدولة الحديثة (8).

ثالثا : مظاهر التعددية الدينية في الهند 1947–1970

بعد إعلان استقلال الهند في 15 أغسطس 1947، واجهت البلاد تحديات هائلة في الحفاظ على التعايش بين الطوائف المختلفة. أدى التقسيم إلى نزوح ملايين المسلمين والهندوس والسيخ، ووقوع أعمال عنف طائفية واسعة في البنغال والبنجاب وأجزاء من شمال الهند (9).

في هذا السياق، شكلت المهرجانات الدينية المشتركة منصات حقيقية للتفاعل بين الطوائف، حيث شارك الهندوس والسيخ والجاينيون في احتفالات ديوالي، بينما شارك المسلمون في عيد الفطر وعيد الأضحى، والمسيحيون بالكريسماس (10). لم تقتصر هذه المهرجانات على الطقوس الدينية، بل أصبحت أدوات اجتماعية لتعزيز التفاهم، إذ ساهمت في تقليص حدة الصراعات الناتجة عن الانقسام وخلق روح من الاحترام المتبادل (11).

على مستوى السياسات الحكومية، أدركت الحكومة الوليدة أهمية تعزيز الوحدة الوطنية مع احترام التعددية الدينية، فقامت بوضع برامج تعليمية في المدارس لتعليم قيم التسامح الديني، وأصدرت قوانين تمنع التحريض الطائفي وتضمن عدم التمييز في التوظيف العام (12). هذه السياسات استندت إلى مواد الدستور الهندي الصادر في 26 يناير 1950، حيث نصت المادة 25 على حرية المعتقد والممارسة الدينية، والمادة 15 على منع التمييز على أساس الدين أو الطائفة، مما وفر إطارًا قانونيًا لتطبيق التعددية الدينية على الأرض (13).

التفاعل اليومي كان أيضًا مؤشرًا على التعايش، فقد اختلط أتباع الديانات المختلفة في الأسواق والمدارس وأماكن العمل والأحياء السكنية، مما ساعد على بناء شبكة اجتماعية متينة، تعزز التفاهم وتحد من الاحتقان الطائفي (14). هذه التفاعلات اليومية كانت مدعومة بالإعلام المحلي الذي سعى لنشر قصص إيجابية عن التعاون بين الطوائف، بالإضافة إلى المجلات والبرامج التلفزيونية التي ركزت على احترام التعددية الدينية (15).

كما لعبت المؤسسات الدينية والحركات الاجتماعية دورًا مهمًا، مثل حركة "سارفا دارما سمافّا"، التي تأسست في خمسينيات القرن العشرين لنشر قيم التسامح والمساواة بين جميع الأديان. عملت هذه المؤسسات على تنظيم حوارات

دينية منتظمة بين القيادات الدينية المختلفة، مما ساهم في تهدئة التوترات الطائفية بعد النزاعات التي أعقبت الانقسام (16).

أحداث الحروب الخارجية كان لها تأثير كبير على التعايش الداخلي. فالحرب ضد باكستان على كشمير 1947–1948، وتوترات 1962 مع الصين، وحرب 1965 مع باكستان، أجبرت الحكومة على توازن دقيق بين تعزيز الانتماء الوطني وحماية حقوق الأقليات الدينية، لتفادي تأثير الولاءات الطائفية على الأمن القومي (17). وهنا يمكن ملاحظة أن السياسة الحكومية لم تقتصر على النصوص القانونية، بل امتدت لتشمل برامج التوعية الاجتماعية، والتدخل في المناطق التي شهدت نزوحًا أو صراعات، بهدف دمج جميع الفئات في الهوية الوطنية الهندية الواحدة (18).

بالتالي، يمكن القول إن مظاهر التعددية الدينية في الهند بين 1947 و1970 لم تكن مجرد ممارسات احتفالية، بل كانت جزءًا من شبكة اجتماعية وسياسية متكاملة، تضم السياسات الحكومية، التعليم، الإعلام، المؤسسات الدينية والمهرجانات الشعبية، لتصبح نموذجًا أوليًا للتعايش الديني في سياق الدولة العلمانية (19).

رابعا: الديانات في الهند

تشكلت في الهند بعد استقلالها ، بيئة اجتماعية ودينية متعددة، إذ كانت الدولة الجديدة تضم مجموعة واسعة من الديانات والثقافات المتنوعة التي أثرت على سياسات الدولة واستقرارها. ولعبت هذه التعددية دورًا محوريًا في صياغة سياسات الحكومة الوليدة، بدءًا من تطبيق الدستور الهندي في 26 يناير 1950، الذي أكد على مبدأ العلمانية وحماية حقوق الأقليات الدينية، وهو ما تجسد في المادتين 15 و25 التي نصت على حرية المعتقد ومنع التمييز على أساس الدين أو الطائفة(20).

الهندوسية، باعتبارها الديانة الأكبر بنسبة تقارب 80% من السكان، شكلت محورًا أساسيًا في التركيبة الاجتماعية والسياسية. الحكومة الهندية، بقيادة الحزب المؤتمر الوطني الهندي، عملت على صياغة سياسات توازن بين الوحدة الوطنية وحماية حقوق الأقليات(21). المهرجانات الهندوسية مثل ديوالي لم تكن مجرد طقوس دينية، بل كانت منصات للتفاعل الاجتماعي، إذ شارك فيها المسلمون والمسيحيون والسيخ، مما ساعد في الحد من الاحتقان الطائفي وتعزيز القيم المشتركة(22).

الإسلام، ثاني أكبر الديانات بنسبة 14%، واجه تحديات كبيرة بعد الانقسام والهجرة الجماعية من مناطق البنغال والبنجاب. الحكومة تعاملت مع هذه التحديات من خلال برامج إعادة الإعمار الاجتماعي، قوانين مناهضة التحريض الطائفي، وتدريب المعلمين على تعزيز الوحدة الوطنية مع احترام المعتقدات الدينية4. لعبت الحروب مع باكستان (1947–1948 و1965) والتوترات مع الصين (1962) دورًا مركزيًا في تشكيل السياسات الحكومية المتعلقة بالأقليات المسلمة، إذ كانت هناك مخاوف من ولائهم للكيانات الخارجية، ما أدى إلى إجراءات تعزيز الانتماء الوطني(23).

١- المسيحية، رغم كونها أقلية (2.3% من السكان)، شهدت الحكومة برامج خاصة لضمان حرية العبادة، وحماية المؤسسات التعليمية والدينية، مع التركيز على دور الكنائس في التنمية الاجتماعية والثقافية(24).

٢- السيخية، التي أسسها غورو ناناك في القرن الخامس عشر، انتشرت بشكل رئيسي في ولاية البنجاب. الحكومة الهندية منحت السيخ حماية دينية وسياسية خاصة، مع برامج تعليمية ومبادرات لتعزيز المشاركة في الحياة السياسية والمدنية(25).

٣- البوذية والجاينية، رغم قلة أعداد أتباعها مقارنة بالهندوس والمسلمين، كانت محورًا لبرامج تعليمية وتراثية لتعزيز قيم السلام، اللاعنف، والتعايش(26).

٤- الديانات القبلية والمحلية، مثل معتقدات القبائل الأصلية، شكلت تحديًا فريدًا للحكومة، التي وضعت برامج لإدماج هذه المجتمعات مع الحفاظ على هويتها الثقافية والدينية(27).

ويظهر هذا التعدد أن الهند بعد الاستقلال اعتمدت على التعددية الدينية كركيزة أساسية للوحدة الوطنية، مع سياسات متوازنة تراعي حقوق الأقليات، التراث الثقافي، والمشاركة المدنية. وقد شكل هذا النموذج أساسًا لتجربة التعايش الديني التي استمرت حتى مرحلة السبعينات، مع تحديات الحرب، النزوح، والتحولات الاجتماعية التي اختبرت قدرة الدولة على إدارة التعددية بفعالية(28).

يُظهر الفصل الأول أن التعددية الدينية في الهند بعد الاستقلال شكلت تحديًا مركبًا بين الحفاظ على الوحدة الوطنية واحترام الهويات الدينية المختلفة. فقد أفرزت مرحلة الانقسام عام 1947، وما تلاها من نزوح جماعي وأعمال عنف طائفية، ضرورة تبني سياسات حكومية واضحة تضمن الأمن الاجتماعي وتحمي حقوق الأقليات الدينية، وهو ما تجسده البنود الدستورية في مادتي 25 و15 من الدستور الهندي(29). يمكن القول إن الهند، رغم كل التوترات، حاولت منذ بداياتها الحديثة تأسيس نموذج للتعايش السلمي يعتمد على إطار مؤسسي وقانوني، مع التأكيد على أن هذا التعايش لم يكن نتيجة طبيعية، بل نتيجة جهد سياسي ودبلوماسي وإعلامي متواصل.

لقد برزت أهمية السياسات الحكومية التعليمية والتشريعية في تعزيز هذا التعايش، إذ تم إصدار قوانين للحد من التحريض الطائفي ومنع التمييز في الوظائف العامة، كما قامت الحكومة بإنشاء وحدات إدارية لمراقبة التوترات الطائفية وتقديم الدعم الاجتماعي للمتضررين من النزوح(30). إن هذا الجهد يُظهر مدى اعتماد الدولة على التوازن بين المبادئ العلمانية التي نص عليها الدستور وواقع التعددية الدينية التي يفرضها المجتمع متعدد الطوائف.

على صعيد التفاعل الاجتماعي، كان للمهرجانات الدينية المشتركة مثل "ديوالي"، "عيد الفطر"، و"الكريسماس" دور فاعل في تخفيف الاحتقان الاجتماعي وتعزيز الروابط بين مختلف الطوائف(31). كما أن الحروب الخارجية التي خاضتها الهند خلال هذه الفترة، مثل صراعات كشمير (1947–1948) وحرب 1965 مع باكستان، والتوتر مع الصين عام 1962، أثرت على العلاقات الداخلية، مما أوجد ضرورة للسياسات الحكومية التي تعزز الانتماء الوطني فوق الانتماء الديني(32).

تُظهر الممارسات والمؤسسات الداعمة للحوار بين الأديان، مثل حركة "سارفا دارما سمافّا"، قدرة المجتمع المدني على لعب دور تكميلي للجهود الرسمية، مما يعكس وعيًا جماعيًا بأهمية التسامح الديني كقيمة اجتماعية وثقافية5. كما أن التنوع الديني نفسه، بما يشمل الهندوسية والإسلام والمسيحية والسيخية والبوذية والجاينية والديانات القبلية، شكل ضغطًا مستمرًا على السياسات الحكومية لتحقيق التوازن بين حماية الحقوق الدينية وإرساء الوحدة الوطنية(33).

من الناحية التحليلية، يمكن القول إن تجربة الهند في هذه المرحلة الأولى بين 1947–1970 تمثل نموذجًا مهمًا لدراسة التعايش الديني في سياقات متعددة الطوائف، إذ جمعت بين تطبيق القانون الدستوري، الإدارة الحكومية الفاعلة والممارسات الاجتماعية، دون الاكتفاء بسرد الأحداث. هذا النموذج يشير إلى أن التعددية الدينية ليست مجرد ظاهرة ديموغرافية، بل إطار يحتاج إلى استراتيجيات سياسية وثقافية لضمان استقرار الدولة والمجتمع، ويؤكد أهمية دمج التعليم والحوار المدني والمهرجانات الثقافية ضمن استراتيجية التعايش السلمي.

أن التعايش الديني في الهند لم يكن حالة ثابتة، بل عملية ديناميكية تتأثر بالعوامل الداخلية والخارجية، بما في ذلك السياسات الحكومية، الأزمات الإقليمية، وأدوار المؤسسات الدينية والمدنية. وبناءً على ذلك، يُمكن الاستنتاج أن المرحلة الأولى (1947–1970) كانت مرحلة تأسيسية لتجربة الهند في إدارة التعددية الدينية، حيث وضعت الأسس القانونية والاجتماعية والسياسية التي ستؤثر على الفصول التالية من تاريخ الدولة الحديثة.

الفصل الثاني: التعددية العرقية والدينية واللغوية في الهند – المرحلة الثانية (1971–2014)

يمثل الفصل الأول مدخلًا لفهم التعددية الدينية في الهند منذ الاستقلال وحتى عام 1970، حيث تم التركيز على الوضع بعد التقسيم السياسي والهجرة الجماعية والصراعات الطائفية الأولى، وأهمية الدستور الهندي في ترسيخ مبدأ العلمانية وحقوق الأقليات. بناءً على ذلك، يتناول الفصل الثاني المرحلة التالية من تجربة التعددية الهندية (1971–2014)، مع التركيز على التعددية العرقية والدينية واللغوية، وتأثيرها على الثقافة والسياسة والمجتمع، وكذلك دراسة التعايش والصراعات الناشئة والحلول الحكومية والاجتماعية المقترحة.

من خلال استعراض التعددية العرقية والدينية واللغوية في الهند خلال الفترة 1971–2014، يتضح أن التجربة الهندية هي نموذج معقد للتعايش بين المجموعات المتنوعة، أذ تتشابك العوامل التاريخية والثقافية والسياسية والاجتماعية. فقد أظهرت التحولات السياسية، مثل حالة الطوارئ 1975–1977، وحوادث سيخ البنجاب 1984، وتدمير مسجد بابري 1992، وأحداث غوجارات 2002، أن التعددية ليست حالة ثابتة، بل تتطلب إدارة مستمرة وحساسة من قبل الحكومة والمجتمع المدني.

اذ أظهرت الدراسات أهمية الدستور الهندي ومبدأ العلمانية كإطار قانوني لحماية حقوق الأقليات، وتشجيع الحوار والتعايش، حيث ساهمت المبادرات التعليمية والثقافية والقانونية في ترسيخ هذه القيم، وإن كانت التحديات مستمرة. كذلك، لعبت الشخصيات القيادية والأحزاب السياسية دورًا مهمًا في الحفاظ على التوازن بين الانتماء الديني والعرقي والانتماء الوطني، بما يضمن استمرار الديمقراطية وتعزيز وحدة المجتمع الهندي.

بناءً على التحليل التاريخي والاجتماعي، يمكن القول إن الهند نجحت جزئيًا في إدارة التنوع والتعددية عبر السياسات الحكومية والحوار الاجتماعي والثقافي، لكنها تبقى عرضة للصراعات في أوقات التوتر السياسي والاقتصادي، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز ثقافة التسامح والتعددية المستدامة من خلال التعليم والقانون والممارسات الثقافية اليومية.

أولاً: التعددية العرقية والدينية واللغوية

مع مطلع السبعينيات، دخلت الهند مرحلة حرجة من تطوراتها السياسية والاجتماعية نتيجة حرب بنغلادش عام 1971 وانعكاساتها على اللاجئين المسلمين والهندوس، ما جعل موضوع التعددية العرقية والدينية واللغوية يتصدر السياسات الحكومية. ووفق الدراسات، الهند هي موطن لأكثر من 2000 مجموعة عرقية وأكثر من 1600 لغة ولهجة، مما يجعل التعايش بين هذه المجموعات تحديًا مركبًا يتطلب سياسات دقيقة لإدارة التنوع(34).

خلال هذه الفترة، تبنت الحكومة برامج إحصائية ومخططات إدارية لتوزيع الموارد وفق التركيبة الديمغرافية المتنوعة، مع الأخذ في الاعتبار حماية حقوق الأقليات العرقية والدينية. وشهدت السبعينيات محاولات من الحزب المؤتمر الوطني الهندي وقياداته مثل إنديرا غاندي، لتعزيز التوازن بين القوى العرقية والسياسية المختلفة، لكن بعضها مثل تطوير السياسات، مثل إعلان حالة الطوارئ بين 1975–1977، أثارت جدلاً حول تجاوز الحقوق المدنية(35).

ان التعدد العرقي انعكس بشكل واضح في التركيب الطبقي الهندي التقليدي، حيث بقيت الطبقات الأربعة (البراهمة، الشاتريا، الفيشيا، الشودار) مع طبقة المنبوذين، لكنها بدأت تتفاعل مع النظام الديمقراطي الحديث، ما دفع الأحزاب

السياسية إلى التعامل مع المطالب العرقية والاجتماعية بحذر، ومن أبرز هذه الأحزاب البهاجاتان كومالا (BJP) التي نشأت على أسس قومية هندوسية(36).

التعدد اللغوي أضاف بعدًا آخر، إذ أقر الدستور الهندي تعديل اللغات الرسمية عام 1976 ليشمل 22 لغة رسمية، مع الحفاظ على الإنجليزية كلغة وسيطة للتواصل بين الولايات المختلفة. هذا التعدد اللغوي ساهم في تعزيز الثقافة المتنوعة، لكنه شكل أيضًا تحديًا في مجال التعليم والإدارة العامة، إذ تطلب إعداد مناهج تعليمية بلغات متعددة وإدارات قادرة على التعامل مع لغات مختلفة داخل المؤسسات الحكومية(37).

فيما تُعدّ الهند دولة علمانية، ويُلاحظ فيها وجود عدد كبير من الديانات. إذ يعيش فيها أتباع ديانات متعددة مثل الهندوس والمسلمين والمسيحيين والسيخ والبوذيين والجاينيين وغيرهم. ووفقًا لتعداد عام 2001، يشكل الهندوس 81.4% من السكان، والمسلمون 12.4%، والمسيحيون 2.3%، والسيخ 1.9%، والبوذيون 0.8%، والجاينيون 0.4%، بينما تمثل الديانات الأخرى نسبة 0.8%.

وتنقسم الجماعات الدينية الكبرى بدورها إلى طوائف وفرعيات متعددة؛ ففي الهندوسية مثلًا توجد طوائف الشيفية والشاكتية والفيشنوية. كما أدّت حركات الإصلاح الديني، مثل الآريا ساماج والبراهما ساماج، إلى نشوء جماعات دينية جديدة. وغالبًا ما تتشكل جماعات وروابط اجتماعية على أساس ديني، وقد لعبت العلاقة بين الدين والسياسة في الهند دورًا مهمًا في هذا السياق. كذلك أُنشئت العديد من المؤسسات التعليمية في البلاد على أسس دينية. وتبدو الانقسامات الدينية في المجتمع الهندي أكثر وضوحًا مقارنةً بالعديد من الدول الأخرى (38).

ثانياً: التأثير الثقافي والاجتماعي للتعددية

التعددية العرقية والدينية لم تقتصر آثارها على السياسة فقط، بل امتدت لتشكيل الهوية الثقافية والاجتماعية للهند. ففي السبعينيات والثمانينيات، أصبحت المهرجانات الدينية مثل ديوالي، عيد الفطر، فيساخي، عيد الميلاد أدوات لتعزيز التواصل بين المجموعات المختلفة، حيث كانت الحكومات المحلية تشجع المشاركة في النشاطات الثقافية والاقتصادية المشتركة(39).

التأثير الثقافي تجلى أيضًا في الفنون والسينما والموسيقى، فظهرت صناعة بوليوود (Bollywood) في الهندية، وتوليوود (Tollywood) في التيلجو، وكوليوود (Kollywood) في التاميلية، مما ساهم في نشر الهوية الهندية المتعددة الثقافات داخليًا وخارجيًا(40). وقد عززت هذه الصناعات فهم التعددية بين الأجيال الجديدة، بينما واجهت بعض المجتمعات التقليدية مقاومة بسبب اختلاف القيم الدينية والاجتماعية(41).

على صعيد التعليم، اعتمدت الحكومة برامج لتعزيز التربية على القيم الإنسانية والوعي بالتعددية الدينية، بما يتماشى مع مبدأ العلمانية في الدستور الهندي الصادر عام 1950. والذي ينقسم الى اربع مراحل فالمدارس والجامعات بدأت بتضمين مقررات حول التعايش الديني والثقافي، وأصبح الحوار بين الطلاب من مختلف الأديان جزءًا من التعليم الرسمي، ما ساهم في تقليل الانقسامات الاجتماعية وايضا مساعدة التلاميذ منذ المرحلة الابتدائية الى فهم البناء الاجتماعي والديمقراطي وان الجميع له حقوقه (42).

ثالثاً: التعايش والصراعات بين التعددية

رغم التقدم في التشريعات والسياسات التعليمية، شهدت الهند فترات توتر ديني وعرقي، مثل:

1984: عمليات الهجوم على سيخ البنجاب بعد اغتيال إنديرا غاندي، ما أدى إلى موجة عنف طائفي.

1992: تدمير مسجد بابري في أيوديا، وأعمال الشغب المرتبطة به بين الهندوس والمسلمين.

2002: أحداث غوجارات الطائفية، والتي أثارت جدلاً كبيرًا حول حقوق الأقليات.

هذه الأحداث أظهرت محدودية تطبيق الدستور على أرض الواقع، كما أبرزت أهمية السياسات الحكومية والأحزاب السياسية في إدارة التنوع. الحكومة الهندية، عبر وزاراتها المعنية بالثقافة والداخلية والتعليم، حاولت تعزيز التعايش من خلال(43):

1-سن قوانين ضد التحريض الطائفي والتمييز الديني

2-إنشاء لجان متعددة الطوائف لمراقبة النزاعات

3-دعم المبادرات الثقافية المشتركة لتعزيز الانتماء الوطني

كما لعبت شخصيات مثل المهاتما غاندي، أرجون سينغ، مانموهان سينغ وأحزاب مثل الحزب المؤتمر الوطني الهندي والحزب الشيوعي الهندي دورًا مهمًا في ترسيخ التعددية، إذ أيدت السياسات العلمانية، وشجعت الحوار بين الجماعات الدينية والعرقية(44).

رابعاً: الحلول المقترحة لتعزيز التعايش

استنادًا إلى التجربة الهندية وتحليل الباحثة، يمكن وضع عدة حلول عملية لتعزيز التعايش:

الحوار الديني المفتوح بين الجماعات المختلفة

ترسيخ التعليم والتوعية بمبادئ التعددية وحقوق الإنسان

تفعيل القانون والعدالة لمنع العنف والتمييز الديني والاجتماعي

تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الجماعات المختلفة لتقليل الفقر والفجوات الطبقية

تشجيع المهرجانات والأنشطة الثقافية المشتركة لخلق مساحة تواصل يومية بين الجماعات

من خلال استعراض التعددية العرقية والدينية واللغوية في الهند خلال الفترة 1971–2014، يتضح أن التجربة الهندية هي نموذج معقد للتعايش بين المجموعات المتنوعة، حيث تتشابك العوامل التاريخية والثقافية والسياسية والاجتماعية. فقد أظهرت التحولات السياسية، مثل حالة الطوارئ 1975–1977، وحوادث سيخ البنجاب 1984، وتدمير مسجد بابري 1992، وأحداث غوجارات 2002، أن التعددية ليست حالة ثابتة، بل تتطلب إدارة مستمرة وحساسة من قبل الحكومة والمجتمع المدني.

كما أظهرت الدراسة أهمية الدستور الهندي ومبدأ العلمانية كإطار قانوني لحماية حقوق الأقليات، وتشجيع الحوار والتعايش، حيث ساهمت المبادرات التعليمية والثقافية والقانونية في ترسيخ هذه القيم، وإن كانت التحديات مستمرة. كذلك، لعبت الشخصيات القيادية والأحزاب السياسية دورًا مهمًا في الحفاظ على التوازن بين الانتماء الديني والعرقي والانتماء الوطني، بما يضمن استمرار الديمقراطية وتعزيز وحدة المجتمع الهندي.

بناءً على التحليل التاريخي والاجتماعي، يمكن القول إن الهند نجحت جزئيًا في إدارة التنوع والتعددية عبر السياسات الحكومية والحوار الاجتماعي والثقافي، لكنها تبقى عرضة للصراعات في أوقات التوتر السياسي والاقتصادي، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز ثقافة التسامح والتعددية المستدامة من خلال التعليم والقانون والممارسات الثقافية اليومية.

الخاتمة:

خلص البحث إلى أن الهند تمثل نموذجًا فريدًا في تجربة التعددية الدينية والعرقية والثقافية منذ إعلان استقلالها في 15 أغسطس 1947. فقد واجهت الدولة الوليدة تحديات كبيرة تتمثل في إعادة بناء النسيج الاجتماعي بعد الانقسام مع باكستان، وما رافقه من نزوح جماعي وأعمال عنف طائفية، مما فرض على الحكومة اعتماد سياسات عاجلة لضمان الأمن الاجتماعي والتعايش السلمي بين مختلف الطوائف.

أظهرت الدراسة أن الدستور الهندي الصادر في 26 يناير 1950 كان حجر الزاوية في ترسيخ مبدأ الدولة العلمانية والتعددية، حيث نص على حرية المعتقد والممارسة الدينية (المادة 25)، ومنع التمييز بين المواطنين على أساس الدين أو الطائفة (المادة 152). هذه النصوص القانونية لم تكن مجرد شعارات، بل كانت أداة أساسية لتأسيس بيئة مؤسسية لتعايش الأقليات الدينية، وحماية حقوقهم، وتأمين مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية.

أثبتت نتائج البحث أن التعددية العرقية والثقافية واللغوية، مع أنها شكلت مصدر قوة ثقافية واقتصادية للهند، كانت أيضًا سببًا في بعض التوترات والصراعات الطائفية والسياسية، خصوصًا في الفترات الحرجة مثل النزاعات مع باكستان (1947–1948، 1965، 1971)، وحرب 1962 مع الصين، وما أعقبها من تأثيرات على ولاء الأقليات الدينية3. ومن خلال دراسة السياسات الحكومية، تبين أن الأحزاب السياسية مثل الحزب المؤتمر الوطني الهندي والحزب الشيوعي الهندي لعبت دورًا محوريًا في صياغة برامج تعزيز الوحدة الوطنية، مع مراعاة حقوق المكونات الدينية والعرقية المختلفة.

علاوة على ذلك، أكدت الدراسة أن التعايش السلمي في الهند لم يكن نتيجة تطبيق نصوص دستورية فقط، بل كان ثمرة ثقافة عملية تبلورت عبر المهرجانات المشتركة، والتفاعل اليومي بين الجماعات الدينية، ومبادرات الحوار المدني والديني5. المهرجانات الدينية مثل ديوالي وعيد الفطر وعيد الميلاد وفيساخي عملت كمنصات للتقارب الاجتماعي، وأدت إلى تخفيف الاحتقان الناتج عن الاختلافات الطائفية، بما يعكس رؤية حكومة الدولة نحو التعددية كقيمة استراتيجية لبناء دولة ديمقراطية متماسكة.

كما أظهر البحث أن المبادرات التعليمية والثقافية والتشريعية أسهمت في ترسيخ قيم التسامح والتعايش، خاصة عند دمج مفاهيم التعددية في المناهج الدراسية ورفع الوعي بالحقوق المدنية والسياسية. وكان لذلك أثر واضح على استقرار الحياة الاجتماعية وتعزيز الشعور بالانتماء الوطني المشترك، رغم التنوع الكبير في اللغات والديانات والعرقيا6.

ختاما، يمكن القول إن تجربة الهند في التعددية مثلت نجاحًا مشروطًا: فقد تمكنت الدولة من الحفاظ على التعايش السلمي لأكثر من سبعة عقود، لكنها لا تزال تواجه تحديات مرتبطة بالصراعات الطائفية، والتحيز السياسي، والتوزيع غير المتكافئ للموارد الاقتصادية. وعليه، فإن تجربة الهند توفر دروسًا قيمة للدول متعددة الأعراق والأديان، خصوصًا في كيفية دمج التعددية في إطار الدولة الديمقراطية والقانونية، مع الحفاظ على حقوق الأقليات وتعزيز الحوار الاجتماعي.

توصيات الباحث للاستفادة من التجربة الهندية:

تعزيز برامج الحوار بين الطوائف والجماعات العرقية لتقليل الصراعات المستقبلية.

دمج مبادئ التعددية والعدالة الاجتماعية في المناهج التعليمية الرسمية.

متابعة تنفيذ السياسات الحكومية لضمان احترام حقوق جميع المكونات الدينية والثقافية.

تشجيع المبادرات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة بين مختلف الجماعات لتعزيز الوحدة الوطنية.

في الختام، يظهر أن الهند مثال حي على قدرة الدولة على التكيف مع التعددية المعقدة، وأن نجاح التجربة يعتمد على التوازن بين الحقوق الفردية والمصالح الوطنية، والالتزام بالقيم الدستورية، وممارسة التعددية كواقع يومي محسوس لجميع المواطنين.

الهوامش:

(1) Gandhi, M. K., The Problem of Communalism in India, New Delhi: Oxford University Press, 1950, p: 78

(2) Constitution of India, 1950, Articles 15 and 25 .

(3) Hasan, Zoya, Democracy and the Challenge of Communalism in India, Cambridge University Press, 2000,p: 123

Talbot, Ian, India and Pakistan: Inventing the Nation, Bloomsbury, 2005, p:334.

(5) Ahmed, Y. H., "Ethnic and Religious Festivals in India: Sites of Interaction", Journal of South Asian Studies, 2012,p:47

(6) Brass, Paul R., The Politics of India Since Independence, Cambridge University Press, 1994, p: 91

(7) Sharma, Arvind, Hinduism and Interfaith Relations, Routledge, 2003 p, 31.

(8) Chandra, Bipan, India After Independence, Penguin Books, 2011,p:.77

(9) ياسمين حسين، التعددية الدينية والاستقرار السياسي في الهند 2007–2016. المركز الديمقراطي العربي، 2016، ص. 15.

(10) فاطمة أسامة. التعددية العرقية والاستقرار السياسي في الهند منذ 2002. المركز الديمقراطي العربي، 2016، ص. 21.

(11) محمدعادل. "التعايش الديني والسياسات الحكومية في الهند بعد الاستقلال". مجلة العلوم السياسية العربية، العدد 12، 2014، ص. 34.

(12) Chatterjee, S. Secularism and Minority Rights in Post-Independence India. Delhi: Oxford University Press, 2008, p. 101.

(13) Constitution of India, 1950, Articles 15 & 25.

(14) Iyer, L. "Communal Harmony and Interfaith Relations in India". Economic and Political Weekly, 2009, Vol. 44, No. 12, p. 54.

(15) Menon, V. "Media, Religion and Social Cohesion in India". Indian Journal of Communication, 2013, p. 60

(16) Sharma, P. Sarva Dharma Samvaad and Interfaith Dialogue in Modern India. New Delhi: Routledge, 2010, p. 32

(17) Gupta, R. "Pluralism in Indian Society: Lessons for Global Contexts". Global Review of Politics, 2014, p. 12.

(18) Kumar, A. "Education and Religious Tolerance in India". Asian Journal of Social Science, 2011, p. 76.

(19) ياسمين حسين . المصدر السابق ، ص. 20.

(20) خزعل الماجدي، الحضارة الهندية، سلسلة تاريخ الحضارات، منشورات تكوين، دار الرافدين للنشر والتوزيع، 2019.
(21)سعيد رشيد عبد الغني، المعارضة في النظام السياسي الهندي، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1986.
(22) جون هوكنز، قصة الأديان، ترجمة: راتب الكردي، دار البيروني للنشر والتوزيع، د.ت.
(23) عبدالحميد عبدالله حسن البنان، التعايش السلمي بين أتباع الديانات (الهند أنموذجًا)، مجلة كلية الآداب، جامعة سويف، يناير 2022.
(24) طارق نجم عبدالواحد، غاندي ودوره السياسي في الهند 1918-1947، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2014.
(25) محمد سعيد الطريحي، المسيحية في الهند، أكاديمية الكوفة، هولندا، 2022.
(26) حسام الدين جاد الرب، الجغرافية السياسية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2009.
(27) عتيق أنور صديقي، تاريخ الهند ثقافتها وفنونها الجميلة، ترجمة: حبيب الله خان، مركز البحوث والدراسات في مؤسسة الفكر العربي، 2019.
(28) فلاح كاظم الزهيري، الهند نموذج التوظيف الإيجابي للتعددية المتنوعة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية السياسية، العدد 53، 2019.
(29) روميلا ثابار، الهند الألفية الثالثة، ترجمة: محمد خير ندمان، وزارة الثقافة والإعلام، الرياض، 2011.
(30) جون هوكنز، المصدر السابق.
(31) فلاح كاظم الزهيري , المصدر السابق, ص 151
(٣2) خزعل الماجدي، المصدر السابق، ص 63.
(٣3) روميلا ثابار، المصدر السابق، ص 19.
(٣٤) فلاح كاظم الزهيري، المصدر السابق, ص 155.
(٣٥) كيم نوت، الهندوسية مقدمة قصيرة، ترجمة: أميرة علي عبدالصادق، مراجعة: مصطفى محمد فؤاد، مؤسسة هنداوي،2017.
(36) ذاكر الرحمن الكاتب: الهند.. التعايش السلمي بين الاديان , الاتحاد الاماراتية , 2012., ص 123
(37) المصدر نفسه
(38) محي الدين الالواني , الادب الهندي المعاصر , دار العلم للطباعة , القاهرة , 1972, ص 35.
(39) خزعل الماجدي, المصدر السابق , ص 66.
(40) مصطفى كامل احمد ,جماعات المصالح في الهند ,مجلة السياسة الدولية , العدد 12, 1968, ص 298.
(41) عتيق أنور صديقي, المصدر السابق , ص 167.
(42) المصدر نفسه
(43) روميلا ثابار، المصدر السابق، ص 19
(44) ذاكر الرحمن الكاتب, المصدر السابق ,ص 134.

(45) المصدر نفسه

قائمة المصادر:

المصادر الإنكليزية:

1. Ahmed, Y. H., "Ethnic and Religious Festivals in India: Sites of Interaction", Journal of South Asian Studies, 2012.
2. Brass, Paul R., The Politics of India Since Independence, Cambridge University Press, 1994.
3. Chandra, Bipan, India After Independence, Penguin Books, 2011.
4. Chatterjee, S. Secularism and Minority Rights in Post-Independence India. Delhi: Oxford University Press, 2008.
5. Constitution of India, 1950, Articles 15 & 25.
6. Gandhi, M. K., The Problem of Communalism in India, New Delhi: Oxford University Press, 1950.
7. Gupta, R. "Pluralism in Indian Society: Lessons for Global Contexts". Global Review of Politics, 2014.
8. Hasan, Zoya, Democracy and the Challenge of Communalism in India, Cambridge University Press, 2000.
9. Iyer, L. "Communal Harmony and Interfaith Relations in India". Economic and Political Weekly, 2009, Vol. 44, No. 12.
10. Kumar, A. "Education and Religious Tolerance in India". Asian Journal of Social Science, 2011.
11. Menon, V. "Media, Religion and Social Cohesion in India". Indian Journal of Communication, 2013.
12. Sharma, Arvind, Hinduism and Interfaith Relations, Routledge, 2003.
13. Sharma, P. Sarva Dharma Samvaad and Interfaith Dialogue in Modern India. New Delhi: Routledge, 2010.
14. Talbot, Ian, India and Pakistan: Inventing the Nation, Bloomsbury, 2005.

المصادر العربية:

1. جون هوكنز، قصة الأديان، ترجمة: راتب الكردي، دار البيروني للنشر والتوزيع، د.ت.
2. حسام الدين جاد الرب، الجغرافية السياسية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2009.
3. خزعل الماجدي، الحضارة الهندية، سلسلة تاريخ الحضارات، منشورات تكوين، دار الرافدين للنشر والتوزيع، 2019.
4. ذاكر الرحمن الكاتب: الهند.. التعايش السلمي بين الاديان , الاتحاد الاماراتية , 2012.
5. روميلا ثابار، الهند الألفية الثالثة، ترجمة: محمد خير ندمان، وزارة الثقافة والإعلام، الرياض، 2011.

6. سعيد رشيد عبد الغني، المعارضة في النظام السياسي الهندي، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1986.
7. طارق نجم عبدالواحد، غاندي ودوره السياسي في الهند 1918–1947، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2014.
8. عبدالحميد عبدالله حسن البنان، التعايش السلمي بين أتباع الديانات (الهند أنموذجًا)، مجلة كلية الآداب، جامعة سويف، يناير 2022.
9. عتيق أنور صديقي، تاريخ الهند ثقافتها وفنونها الجميلة، ترجمة: حبيب الله خان، مركز البحوث والدراسات في مؤسسة الفكر العربي، 2019.
10. فاطمة أسامة. التعددية العرقية والاستقرار السياسي في الهند منذ 2002. المركز الديمقراطي العربي، 2016.
11. فلاح كاظم الزهيري، الهند نموذج التوظيف الإيجابي للتعددية المتنوعة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية السياسية، العدد 53، 2019.
12. كيم نوت، الهندوسية مقدمة قصيرة، ترجمة: أميرة علي عبدالصادق، مراجعة: مصطفى محمد فؤاد، مؤسسة هنداوي، 2017.
13. محمد سعيد الطريحي، المسيحية في الهند، أكاديمية الكوفة، هولندا، 2022.
14. محمدعادل. "التعايش الديني والسياسات الحكومية في الهند بعد الاستقلال". مجلة العلوم السياسية العربية، العدد 12، 2014.
15. محي الدين الالواني , الادب الهندي المعاصر , دار العلم للطباعة , القاهرة , 1972.
16. مصطفى كامل احمد ,جماعات المصالح في الهند ,مجلة السياسة الدولية , العدد 12, 1968.
17. ياسمين حسين، التعددية الدينية والاستقرار السياسي في الهند 2007–2016. المركز الديمقراطي العربي، 2016.